Journal of Al-Ma'rifa for Humanities
Journal homepage: http://jamh.uomosul.edu.iq
ISSN: (3006-8614) | E-ISSN: (3006-8622)

E-Government Geopolitics: A Comparative Study of Selected Countries with Special Reference to Iraq

Dr. Hussein Ali Aran [1*]
[1] University of Mosul/ College of Education for Humanities /Department of Geography

Received : 24 / 12 / 2025
Revised : 20 / 01 / 2026
Accepted : 26 / 01 / 2026
Available : 03 / 06 / 2026

Keywords:
E-government,
Geopolitics,
Iraq,
digital geography.

***Corresponding Author Email:**
huseen.ali@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

A state is comprised of several elements that define its geopolitical character: territory. population. government. and sovereignty. In light of contemporary shifts in political governance patterns driven by technological advancements. e-government has emerged as a strategic tool for state administration. This research aims to study e-government indicators from a geopolitical perspective. It employs a scientific approach that bridges the technical concept with a geopolitical analysis of the most prominent indicators revealing the extent of a country's progress in implementing e-government. The study focuses on selected oil-producing countries such as Iraq and the UAE. non-oil-producing countries such as Lebanon and Egypt. and regional powers of strategic importance such as Turkey. Iran. and Israel. The goal is to uncover the geopolitical decline of these countries based on their geopolitical situation. political system. strategic visions. financial resources. and security and political stability. The research is based on the premise that a country's implementation of e-government is not solely dependent on its technical capabilities but also on its geopolitical situation. which defines its character and strategic vision. according to the methodology of power analysis. The research concluded that countries with political. security. and economic stability and open regional and international relations are more capable of adopting e-government compared to countries suffering from a fragile geopolitical situation represented by political. security. and economic crises and conflicts that weaken national will and deprive it of the elements of strength that enable it to adopt e-government.

جيوبولتيك الحكومة الالكترونية– دراسة مقارنة لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق

م.د. حسين علي عران [(1)]
[(1)] جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم الجغرافيا

الملخص

تتكون الدولة من مقومات عدة تحدد شخصيتها الجغرافية السياسية وهي الارض والسكان والحكومة والسيادة، وطبقا للتحولات المعاصرة في انماط الحكم السياسي بظل التقدم التكنولوجي ظهرت الحكومة الالكترونية كأداة استراتيجية في ادارة الدولة. يهدف البحث الى دراسة مؤشرات الحكومة الالكترونية بمنظور جيوبولتيكي فهي مقاربة علمية بين المفهوم التقني والرؤية التحليلية الجيوبولتيكية لأبرز المؤشرات التي تكشف مدى تقدم الدول في تطبيق الحكومة الالكترونية. وارتكزت الدراسة على دول مختارة نفطية مثل العراق والامارات واخرى غير نفطية كلبنان ومصر وقوى اقليمية ذات ثقل استراتيجي تركيا وايران والكيان الصهيوني بغية الكشف عن الانحدار الجيوبولتيكي للدول الذي يعبر عن التباين او التدرج في قدرة الدول على التأثير

طبقا للوضع الجيوبولتيكي لكل دولة والنظام السياسي والرؤى الاستراتيجية والموارد المالية والاستقرار الامني والسياسي. انطلق البحث من فرضية مفادها ان تطبيق الحكومة الالكترونية لأية دولة لا يقتصر على الامكانات التقنية فقط بل يرجع الى الوضع الجيوبولتيكي المحدد لشخصية الدولة ورؤيتها الاستراتيجية طبقا لمنهج تحليل القوة. ولقد توصل البحث الى ان الدول ذات الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والعلاقات الاقليمية والدولية المنفتحة اكثر قدرة على تبني تطبيق الحكومة الالكترونية مقارنة بالدول التي تعاني هشاشة الوضع الجيوبولتيكي المتمثل بالأزمات السياسية والامنية والاقتصادية والصراعات التي تضعف الارادة الوطنية وتفقدها عناصر القوة التي تمكنها من تبني تطبيق الحكومة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، الجيوبولتيك، العراق، الجغرافية الرقمية.

المقدمة

مع بداية التطور التكنولوجي شهدت دول العالم تحولا جذريا في بنية وادوات ادارة الدولة، فأصبحت الحكومة الالكترونية ابرز ادوات التحول الرقمي على المستوى الداخلي للدولة بتحسين الخدمات وتعزيز اواصر العلاقة بين السكان والدولة، وعلى المستوى الخارجي ايضا بتعزيز نفوذها وحضورها الاقليمي، وهنا اكتسبت الدراسة بعدا جيوبولتيكا له علاقة بمرتكزات الدول الجغرافية السياسية وامكاناتها الاقتصادية والمالية واستقرارها السياسي والامني وتوازناتها الاقليمية ويعد العراق انموذجا فريدا لدولة تمتلك عناصر القوة لكنها تواجه تحديات جيوبولتيكية معقدة تحول دون تحقيق الاهداف الكفيلة بالتحول الى دولة قادرة على الاندماج في النظام الدولي المعاصر كما هو الحال بالنسبة لبعض دول الدراسة المختارة.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بانه على الرغم من تبني الكثير من الدول تطبيق الحكومة الالكترونية ومنها العراق الا انه ثمة انحدارا جيوبولتيكيا ملحوظا في مؤشرات الحكومة الالكترونية فبعض الدول حققت تقدما ملموسا كالأمارات والسعودية واخرى مثل العراق التي تعد انموذجا فريدا لدولة تمتلك عناصر القوة لكنها تواجه تحديات جيوبولتيكية معقدة تحول دون تحقيق الاهداف الكفيلة بالتحول الى دولة قادرة على الاندماج في النظام الدولي المعاصر، وهذا التفاوت الاقليمي له انعكاساته على مكانة الدولة في النظام الدولي المعاصر.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية علمية مفادها ان تباين تطبيق الحكومة الالكترونية بين الدول يرجع الى طبيعة الوضع الجيوبولتيكي لكل دولة والذي يعكس نجاح وفشل هذه الدول في تطبيق الحكومة الالكترونية ومنها العراق طبقا للاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والاستراتيجية الوطنية وطبيعة العلاقات الاقليمية والدولية التي تسهم في زيادة فرص التحول الرقمي من خلال الانفتاح على التجارب الدولية المتقدمة.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من كونه يســـتعرض موضـــوع الحكومة الالكترونية كمفهوم تقني وفق رؤية تحليلية جيوبولتيكية بوصفها اداة استراتيجية تسهم في تعزيز عناصر القوة الناعمة للدولة والقدرة التنافسية وفقا للتحولات الرقمية وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات التي كشفت عن التباين المكاني بين الدول في تطبيق الحكومة الالكترونية تبعا للوضع الجيوبولتيكي للدول المختارة.

هدف البحث

يهدف البحث الى توضـــيح الاطار المفاهيمي لماهية الحكومة الالكترونية واهدافها وفق رؤية تحليلية جيوبولتيكية، فضـــلا عن اجراء التحليل الجيوبولتيكي المقارن لمؤشـــرات الحكومة الالكترونية في العراق مقارنة بتجارب دول مختارة اعتمادا على نظمها المختلفة عبر بيئات ســياســية واقتصــادية وادارية وتقنية متباينة بغية الكشف عن حجم الفجوة الرقمية بين هذه الدول لا سيما النفطية ذات الوفرة المالية منها وغير النفطية، فضلا عن القوى الاقليمية الرائدة في هذا المجال تركيا وايران والكيان الصهيوني.

منهج البحث

بغية الوصـول الى الاهداف المرجوة اعتمد البحث على المنهج الوظيفي فضـلا عن منهج تحليل القوة كمنهج رئيس لمعالجة مشـكلة البحث متخذا من البيانات الاحصـــائية الصـــادرة عن الامم المتحدة وغيرها المادة الرئيســـة لأجراء التحليل الجيوبولتيكي المقارن بين دول الدراســـة المتباينة من حيث الحجم السكاني والقدرة الاقتصادية والنظم السياسية .

هيكلية البحث

تضـمن البحث ثلاثة محاور ناقش الاول الاطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية وفق رؤية تحليلية جيوبولتيكية في حين ناقش الثاني مؤشـــرات الحكومة الالكترونية لدول مختارة وتطرق المحور الثالث الى تطور مؤشر الحكومة الالكترونية في العراق للمدة 2003-2024.

اولا – الاطار المفاهيمي لماهية الحكومة الالكترونية

1 – الحكومة الالكترونية

تتألف الدولة من ثلاثة مقومات وهي مساحة من الارض والسكان والسلطة (الحكومة) التي تنظم العلاقة بين الارض والسكان بما يحقق سيادة الدولة، وتقوم الجغرافية السياسية بدراسة هذه العناصر سواء الارض كمسرح جغرافي والانسان ككائن سياسي والحكومة التي تنظم وتحكم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة، وعليه تكتسب الدولة شخصيتها الجغرافية السياسية من تفاعل هذه العناصر الثلاث سويا ومع محيطها الاقليمي والدولي(الديب، 2002،ص 170-171).

تعد الحكومة الالكترونية بمنظور الجغرافية السياسية والجيوبولتيك ضرورة حتمية تسعى الدول الى تطبيقها في الوقت الراهن، فهي الوسيلة المثلى لتحسين الاداء الحكومي لكي يصبح اكثر فاعلية وكفاءة

في ادارة الدولة على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري والاجتماعي والاداري والتقني ونظرا لتعدد هذه المستويات تعددت مفاهيم الحكومة الالكترونية.

ان تعدد مفاهيم الحكومة الالكترونية واختلافها سمتان تميزان مسالة التوضيح ولا يكاد مفهوم الحكومة الالكترونية يخرج عن هذا النطاق فهو مفهوما معاصرا، وقبل الشروع في مفهوم الحكومة الالكترونية يتعين علينا تعريف الحكومة التقليدية باعتبارها مقوما من مقومات الدولة والقاعدة الاساس لنموذج الحكومة الالكترونية والتي تعرف بانها منظومة الحكم القائم او الكيان التنظيمي الذي تشكله الدولة بغية ادارة شؤونها الداخلية والخارجية واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري من خلال مؤسسات مركزية تمارس سلطتها عبر المكان. اما الحكومة الالكترونية فهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين اسلوب ادارة الدولة داخليا وخارجيا بهدف تقديم الخدمات الحكومية للسكان عبر شبكة الانترنت مما يوفر الجهد والوقت والمال بمعنى اخر تقليل تكلفة البعدين الجغرافي(المكاني) والزماني(عجيل، 2023، ص341).

وعليه يتضح ان قدرة الدولة على توظيف الحكومة الالكترونية يهدف الى تعظيم عناصر القوة الناعمة بتعزيز السيادة الرقمية على جميع اقاليم الدولة وتحقيق وحدتها وتوثيق العلاقة بين السكان والدولة، فضلا عن امكانية خلق توازنات جيوبولتيكية وفقا لمفاهيم القوة التكنولوجية مع المحيط الاقليمي والدولي.

2 – اهمية الحكومة الالكترونية

تبرز اهمية الحكومة الالكترونية كأداة فاعلة في ظل الانظمة الديمقراطية، ويمكن عدها أداة استراتيجية تنافسية سياسية واقتصادية وعسكرية وتقنية بظل تلك الانظمة، وتتحقق اهميتها من خلال حقيقة مفادها انه اصبح الحكم على الدولة بانها متقدمة ومتميزة بوجود ثلاثة شروط المساءلة والشفافية والحكم الرشيد وهذه تمثل ركائز للحكومة الالكترونية، وهي احدى المعالجات الوقائية من انتشار الفساد المالي والاداري والسياسي والعمل على منعه، ويلخص البنك الدولي اهمية الحكومة الالكترونية بان الهدف الاساسي لها هو تغيير العلاقات الحكومية واداءها مع السكان والشركات والدول الاخرى وتحسين الاداء الاقتصادي العام الذي يتطلب ان تتكيف الحكومة مع التقدم التكنولوجي لضمان خدمات الكترونية امنة وفعالة(رجب، 2023، ص79).

وتتمثل اهمية الحكومة الالكترونية ايضا بسهولة نفاذ المعلومات باي زمان ومكان، بمعنى اخر تعمل الحكومة الالكترونية على تعزيز حضورها في المناطق النائية والمهمشة والحدودية وهذا يعبر عنه بمنظور الجغرافية السياسية اعادة تشكيل العلاقة بين المركز والاطراف بتقليل المسافة بين المواطنين والحكومة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن توفر المعلومات والخدمات لجميع سكان الدولة وتعزز المشاركة الالكترونية، فضلا عن اهميتها في ردم الفجوة الرقمية بين اقاليم الدولة بالشكل الذي يعزز الامن والاستقرار السياسي ووحدة واندماج الدولة.

وعليه تتجسد اهمية الحكومة الالكترونية في اعادة انتاج قوة الدولة لاسيما القوة الناعمة، وبالتالي امكانية منح الموقع الجغرافي للدولة اهمية متميزة بسبب توفر بنية تحتية رقمية متقدمة تسهم في الاستقطاب الاقليمي والدولي للاستثمار ومن ثم زيادة تأثير الدولة على المستوى الاقليمي والدولي، كما ان هناك انعكاسات جيوبولتيكية يمكن ان تتركها الحكومة الالكترونية على الامن القومي من خلال الهجمات السيبرانية التي تتطلب ضبط الجغرافية الرقمية وتوفير الحماية لمختلف المعلومات والبيانات الرقمية، ناهيك عن اهمية الحكومة الالكترونية في تعزيز التنافس الدولي السياسي والاقتصادي والتقني بين الدول من جهة وقد تحقق التكامل الاقليمي والدولي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة تؤثر بعملية صنع القرار السياسي الداخلي وعلى العلاقات الدولية الخارجية من جهة اخرى.

3 – متطلبات الحكومة الالكترونية

هنالك مجموعة من المتطلبات لنجاح تطبيق الحكومة الالكترونية منها ما يأتي:

1 – توفر البنية التحتية الاستراتيجية المتوازنة مكانيا في جميع اقاليم الدولة والتي تربط المركز بالأطراف وفقا لمنظور الجغرافية السياسية والجيوبولتيك والتي تتحكم في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

2 – وجود الانظمة والقوانين والتشريعات الجغرافية السياسية التي تنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحكم الفضاء السيبراني كامتداد للسيادة الجغرافية وتتماشى مع متطلبات الحكومة الالكترونية والتي تحسن ادائها وتحقق اهدافها الجيوبولتيكية(الهياجنة، 2016، ص4) فضلا عن الارادة والاستراتيجية الوطنية في تبني التحول الرقمي.

3 – العنصر البشري الذي تستند عليه الدولة كالمستوى التقني الذي بلغه السكان وتماسكهم واندماجهم ومستواهم الفني(الديب، 2002، ص 566–567). بمعنى اخر بناء جغرافية رقمية مجتمعية لان السكان العامل المرسل والمستقبل للمعلومات وراس المال الحقيقي للحكومة الالكترونية فالخبراء والمتخصصين وصناع المعرفة الحقيقية يمثلون البنية الوظيفية والتقنية لمنظومة الحكومة الالكترونية.

4 – تطوير المؤسسات الحكومية واجراء تغييرات تنظيمية لأساليب ادارة الدولة بشكل يتماشى مع تطبيقات الحكومة الالكترونية التي تتطلب السرعة والمرونة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وهذا يتطلب بيانات ومعلومات موثوقة ودقيقة لصنع القرار واتخاذه(عجيل، 2023، ص342–345). وحماية البيانات والمنصات والبوابات الرقمية من التهديدات السيبرانية بما يعكس خصوصية الجغرافية الرقمية للدولة.

4 – اهداف الحكومة الالكترونية

هنالك مجموعة اهداف تسعى الحكومة الالكترونية الى تحقيقها والتي لا تتوقف عند تقديم الخدمات الالكترونية وتحسين الاداء الاداري وتحقيق التنمية فقط ومنها ما يأتي:

1 – تحسين مستوى تقديم الخدمات الرقمية بسرعة وشفافية وكفاءة في جميع مؤسسات الدولة بما يعزز رضا السكان والاستقرار السياسي.

2 – تحقيق متطلبات السكان من خلال تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات المتاحة على وسائل الاتصال وتوفير الاستثمار وتحقيق عائدات ملموسة لميزانية الدولة بما يحقق قوة الدولة الاقتصادية.

3 – تحقيق العدالة الجغرافية بتقليل الفجوة الرقمية بين السكان وتحقيق التنمية المتوازنة باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوصيل الخدمات الالكترونية للسكان بغض النظر عن الموقع الجغرافي لاماكن تواجدهم وهو ما يعبر عنه بمستوى التنظيم الداخلي للدولة.

4 – محاربة الفساد وتحقيق التنمية والاصلاح الاداري والاقتصادي والسياسي وهذا يعبر عن تعزيز وحدة الدولة وربط المركز بالأطراف.

5 – تعزيز التفاعل والاندماج بين الدولة والمواطن مما يزيد من ولاء السكان للدولة في جميع اقاليمها المختلفة بما يحقق السيطرة المكانية للدولة.

6 – تحسين المستوى الاقتصادي للدولة من خلال خلق بيئة استثمار تعزز النمو الاقتصادي(الرفاعي، 2009، ص 311-312).

7- اخيرا تعزيز السيادة الرقمية ومواجهة التهديدات السيبرانية للقوى الخارجية وهذا يمنح اعادة انتاج القوة السياسية للدولة ورسم موقعها على الخريطة الجيوستراتيجية الرقمية العالمية بناءا على عناصر التفوق الرقمي، وهذا يمنح مجالا اخر للنفوذ والتفوق الجيوبولتيكي وبأشكال متعددة منها الاستثمارات في مجال التكنولوجيا او تشكيل تحالفات جيوبولتيكية تسهم في بناء القوة الناعمة او اعادة التموضع الاقليمي والدولي كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستنادا الى الابعاد الاستراتيجية لأهداف الحكومة الالكترونية التي تعد محور من محاور اهتمام مختصي الجغرافية السياسية والجيوبولتيك كون الدولة تتألف من ثلاث مقومات وهي الارض والسكان والحكومة التي تمثل اليد العليا للدولة كونها سلطتها وترسم سياستها، يمكن التطرق الى مؤشرات الحكومة الالكترونية الرئيسية وهي البنية التحتية للاتصالات ومكون راس المال البشري ومكون الخدمة عبر الأنترنت والتي بدورها تتألف من مؤشرات فرعية ضمن المحور الثاني.

ثانيا – مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق مقارنة بدول مختارة

تشمل مرتكزات الحكومة الالكترونية ثلاثة مؤشرات رئيسية هي مؤشرات البنية التحتية للاتصالات وراس المال البشري والخدمة عبر الانترنت وبدورها تتضمن مؤشرات فرعية، يمكن القول ان مؤشرات الحكومة الالكترونية تعبر عن نظام متماسك يعظم من عناصر القوة الناجمة عن التفاعل بين القدرات التكنولوجية المتاحة والسكان والاقتصاد والقوة العسكرية، فضلا عن الاستراتيجية وارادة الدولة الوطنية التي تسهم في دعم قوة الدولة من خلال القدرة على ممارسة التأثير السياسي والاقتصادي والتقني بهدف تحقيق الاهداف المرجوة(شلوش، 2018، ص198).

تعد البنية التحتية للحكومة الالكترونية حجر الزاوية في قوة الدولة، فالبنية التحتية المتمثلة بتقانة المعلومات والاتصـــالات وراس المال البشـــري والخدمة عبر الأنترنت تتكرر بموجب قياس قوة الدول في مسالة السكان ومستواهم التقني والقدرة الاقتصادية والعسكرية والتقنية، فضلا عن انها تمثل مدخلا اساسيا للاستراتيجية والارادة الوطنية، زد على ذلك ان هذا الدور يشمل قلب الدولة ومراكز صناعة القرار مما كان له انعكاساته المتباينة على استراتيجية الدول وثقلها السياسي، فلا غرابة ان ظهرت الجامعات الافتراضية والاقتصاد الرقمي والحكومات الالكترونية التي تمثل دور هذه العناصر في الادارة الحديثة للدول(السماك، 2011، ص50-51). ووفق هذا تم التركيز على ابرز مؤشرات الحكومة الالكترونية وهي كالاتي:

1 – مؤشر البنية التحتية للاتصالات

يضم مؤشر البنية التحتية للاتصالات مؤشرات فرعية وهي مؤشر اشتراك الهاتف الخلوي لكل 100 نسمة من السكان، ومستخدمي الانترنت لكل 100 نسمة من السكان، واشتراك النطاق العريض النقال لنقل بيانات الهاتف الخلوي والصوت لكل 100 نسمة من السكان، واشتراك النطاق العريض الثابت (السلكي) لكل 100 نسمة من السكان، واشتراك النطاق العريض الخلوي(اللاسلكي) لكل 100 نسمة من السكان.

توضح بيانات الجدول (1) مؤشرات البنية التحتية للاتصالات الصورة الحقيقة الخاصة بالفجوة الجيومعلوماتية ومســـتوى التقدم التكنولوجي في العراق ودول الدراســـة او الاهداف التكتيكية تركيا وايران والكيان الصهيوني فبينما استثمرت دول الخليج استقرارها لتحويل الريع النفطي الى سيادة رقمية يتضح ان العراق لا زال يعاني من التبعية التكنولوجية بشكل لا يعكس القدرة المالية الحقيقية للدولة.

فبالنسبة لاشتراكات الهاتف الخلوي لكل 100 نسمة من السكان اتضح ان افضل خدمة لاتصالات الهاتف الخلوي اللاســـلكي تقدمها كل من الامارات والســـعودية والكويت وتونس والمغرب وايران والكيان الصـهيوني بـــ 120 اشتراك للهاتف الخلوي لكل 100 نسمة من السكان، بينما سجلت تركيا 105.8 والعراق 98.1 ومصـــر 92 ولبنان 76.7 والاردن 67.5 اشـــتراك لكل 100 نســـمة من الســـكان، وهو اشتراك اقل من الدول اعلاه وهذا ينعكس على مرونة وسهولة الوصول الى تطبيقات الحكومة الالكترونية.

الجدول (1) مؤشرات البنية التحتية للاتصالات للحكومة الالكترونية في العراق ودول مختارة 2024

الدولة	اشتراك الهاتف الخلوي لكل 100 نسمة من السكان	النسبة المئوية لمستخدمي شبكة الانترنت	اشتراك النطاق العريض النقال لنقل بيانات الهاتف الخلوي والصوت لكل 100 نسمة من السكان	اشتراك النطاق العريض الثابت(السلكي) لكل 100 نسمة من السكان	اشتراك النطاق العريض الخلوي(اللاسلكي) لكل 100 نسمة من السكان	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مستوى مؤشر البنية التحتية للاتصالات
الامارات	120	100	1.05	1	120	1	مرتفع جدا
السعودية	120	100	1.34	4.47	120	0.9841	مرتفع جدا
الكويت	120	99.7	1	1.18	120	0.9988	مرتفع جدا
العراق	98.1	78.7	2.55	2.54	46.18	0.6874	مرتفع
الاردن	67.5	90.5	3.54	6.71	67.57	0.6499	مرتفع
مصر	92	72.2	1.6	2.79	64.83	0.6946	مرتفع
لبنان	76.7	90	15.3	1	77.80	0.6425	مرتفع
تونس	120	73.8	1.52	2.61	85.83	0.8357	مرتفع جدا
المغرب	120	90.6	2.29	3.84	88.64	0.8827	مرتفع جدا
تركيا	105.8	85.9	1	1.29	83.96	0.8322	مرتفع جدا
ايران	120	81.7	4.20	4.91	116	0.8987	مرتفع جدا
الكيان الصهيوني	120	92.1	1	1	120	0.9763	مرتفع جدا

المصدر/ الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2024، نيويورك، 2024، صفحات مختلفة

وهنا تجدر الاشـارة الى ان الدول العربية النفطية كالسـعودية والامارات والكويت التي تتمتع بقدرات مالية كبيرة اولت اهتماما كبيرا لتقانة المعلومات والاتصالات في حين نجد دول نفطية اخرى واقعها يكشف عن تراجع واضح في هذا المجال رغم الموارد المالية المتاحة لاسيما العراق، في حين تفوقت دول غير نفطية على العراق مثل تونس وتركيا والكيان الصـهيوني مما يعكس توجهات هذه الدول الاسـتراتيجية في تبني تقانة المعلومات والاتصالات بهدف التنمية والتطوير.

وعند النظر الى مؤشـــر النســـبة المئوية للأفراد الذين يســـتخدمون الانترنت نجد ان الامارات والسـعودية تحظى بمكانة متقدمة وبنسـبة 100% مقارنة بالدول الاخرى، اذ تليها الكويت بنسـبة 99.7% والكيان الصـــهيوني92.1% والاردن 90.5% والمغرب 90.6% ولبنان 90% في حين ســـجل العراق 78.7% وتونس 73.8% ومصـر 72.2%، وهذا بسـبب ارتفاع نسـبة الامية في هذه الدول ومنها العراق مما يؤثر على تفاعل السكان مع الخدمات الالكترونية، ومما تجدر الاشارة اليه ان ارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت في الامارات والســعودية انما يدل على ان هذه الدول توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات في التخطيط المكاني ولكل مرافق الحياة انتاجا وخدمات وفي النواحي السـياسـية والاقتصـادية والعسـكرية والاجتماعية، فضـلا عن الرفاهية الالكترونية التي يتمتع بها سكان هذه الدول بسـبب ارتفاع نصـيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعزز عناصـــر القوة الناعمة في هذه الدول وينعكس ايجابا على تطبيق الحكومة الالكترونية لهذه الانظمة السـياسـية التي تؤسـس للمرتكزات السـليمة لإدارة الدولة بسـبب التقدم

العلمي التقني وتوفير خدمة الانترنت لجميع اقاليم تلك الدول، في حين تختلف الصـــورة تماما في العراق الذي يسجل مستويات متدنية تكشف عن الواقع الفعلي لقوة العراق التقنية المتمثلة بالبنية التحتية ولأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

اما مؤشر اشتراك النطاق العريض الثابت(السلكي) لكل 100 نسمة من السكان فتشير البيانات الى انخفاض هذا المؤشر وهو ما يعبر عن التحول الرقمي او الالكتروني الذي تشهده دول الدراسة، اما مؤشر اشتراك النطاق العريض الخلوي(اللاسلكي) لكل 100 نسمة من السكان فيلاحظ ان الامارات والسعودية والكويت والكيان الصهيوني جاءت في المقدمة بـ 120 اشتراك لكل 100 نسمة من السكان ثم ايران بـــ 116 اشتراك والمغرب 88.6 اشتراك وتونس 85.8 اشتراك وهذا يرجع الى التحسن الكبير في خدمة الانترنت من خلال الســـرعة التي تقدمها بعرض نطاق يتجاوز 256 كيلوبايت في الثانية وهو ما يعزز توظيف تطبيقات الحكومة الالكترونية لهذه الدول، في حين جاء العراق بالمرتبة الاخيرة بـــ 46.1 اشـــتراك لكل 100 نســـمة من الســـكان، وهذا يفســـر لنا ان هناك اســـباب تقنية تتعلق بالبنية التحتية للاتصـــالات ونقص المهارات التقنية فضـــلا عن الاســـباب الســـياســـية التي تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق.

وفيما يخص مؤشر البنية التحتية للاتصالات فتشير بيانات الجدول السابق ان الامارات جاءت بالمرتبة الاولى بين دول الدراسة وبمؤشر مرتفع جدا اذ بلغت قيمة المؤشر 1 ثم الكويت ثانيا 0.9988 والســـعودية ثالثا 0.9841 ثم الكيان الصـــهيوني 0.9763 وايران 0.8987 والمغرب 0.8827 وتونس 0.8357 وبمؤشر للبنية التحتية للاتصالات مرتفع جدا لهذه الدول، في حين جاءت المؤشرات المرتفعة فقط لكل من مصر 0.6946 والعراق 0.6874 والاردن 0.6499 ولبنان 0.6425 وهذا يكشف حقيقية الانحدار الجيوبولتيكي الذي يمثل تراجع قدرة الدولة على التأثير ويمكن ان نعبر عنه بالفجوة الرقمية بين الدول وسياساتها الرامية لتطبيق الحكومة الالكترونية طبقا لمفاهيم القوة الجيوبولتيكية من الناحية التقنية او التكنولوجية.

2 – مؤشر راس المال البشري

يمثل مؤشر راس المال البشري أحد مكونات مؤشر تطور الحكومة الالكترونية وهو يعكس البعد البشـــري للحكومة الالكترونية، ويؤكد على اهمية ربط انظمة الحكومة الالكترونية بقدرة الســـكان على الاستفادة منها خلال تقييم معدلات الالمام بالقراءة والكتابة وغيرها من المؤشرات المتعلقة بالتعليم، ويقيس مؤشر راس المال البشري مدى استعداد السكان للانخراط في مبادرات الحكومة الالكترونية والاستفادة منها (مسح الحكومة الالكترونية، 2024، ص9).

وبغية التوصـــل الى واقع مؤشـــرات راس المال البشـــري للحكومة الالكترونية ينبغي تحليل بيانات الجدول (2) اذ تفصـــح البيانات ان معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين بلغت 98.2% في الامارات وفي الســـعودية 97.5% والكويت 96.4% والاردن 98.4% والكيان الصـــهيوني 97.7% ولبنان 95%

في حين بلغت النسبة في العراق 85.6% ومن الجدير ذكره ان نسب هذه الدول تفوق نسبة العراق مما يعبر عن فجوة تعليمية بين العراق ودول الدراسة المختارة بسبب تراجع التعليم والتسرب الدراسي وقلة الانفاق الحكومي على التعليم.

وفيما يخص النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس فيلاحظ ان تركيا جاءت بالمرتبة الاولى 114.9% تليها السعودية 96.8% والامارات 95.4% في حين جاء العراق بالمرتبة الاخيرة بين دول الدراسة المختارة وبنسبة 63.1% بسبب عوامل جيوبولتيكية متمثلة بالصراعات والنزاعات الداخلية التي اثرت على البنية التحتية التعليمية فضلا عن تأثير الفقر والبطالة وضعف الوعي المجتمعي بأهمية التعليم التي انعكست على نسبة الالتحاق بالمدارس.

الجدول (2) مؤشرات راس المال البشري للحكومة الالكترونية في العراق ودول مختارة 2024

الدولة	نسبة المام البالغين بالقراءة والكتابة	النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	معرفة الحكومة الالكترونية	مؤشر راس المال البشري	مستوى مؤشر راس المال البشري	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)
الامارات	98.2	95.4	17.2	12.7	1	0.9436	مرتفع جدا	53708
السعودية	97.5	96.8	16.1	11.3	1	0.9067	مرتفع جدا	30448
الكويت	96.4	88.1	15.3	7.3	0.3333	0.7083	مرتفع	41080
العراق	85.6	63.1	12.1	7.9	0.0556	0.4967	متوسط	5937
الاردن	98.4	63.5	10.6	10.4	0.6111	0.6458	مرتفع	4311
مصر	74.5	78.3	12.9	9.6	0.4444	0.615	مرتفع	4295
لبنان	95	63.4	11.3	8.7	0.1667	0.5433	مرتفع	4136
تونس	83.5	82.7	15.4	7.4	0.3889	0.6497	مرتفع	3747
المغرب	77.3	86.6	14.5	5.9	0.3889	0.6078	مرتفع	3442
تركيا	96.7	114.9	19.6	8.6	0.9444	0.9192	مرتفع جدا	15461
ايران	88.9	86.1	14.1	10.6	0.3333	0.6932	مرتفع	4771
الكيان الصهيوني	97.7	87.2	15	13.3	0.8889	0.8739	مرتفع جدا	41845

المصدر بالاعتماد على:

1- الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2024، نيويورك، 2024، صفحات مختلفة.

2- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، جامعة الدول العربية، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2022، صفحات مختلفة .

3- مجموعة البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR

وعند النظر الى مؤشر عدد سنوات الدراسة المتوقعة لكل من تركيا 19.6 والامارات 17.2 والسعودية 16.2 وتونس 15.4 والكويت 15.3 والكيان الصهيوني 15 سنة يتضح ارتفاع هذا المؤشر مقارنة بدول اخرى كالعراق 12.1 والاردن 10.6 والتي جاءت بالمرتبة الاخيرة وهذا يعكس حجم الفجوة

التعليمية والتي ترجع اسبابها الى ما يتعلق بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول لاسيما النفطية منها كالأمارات 53708 دولار سنويا والسعودية 30448 والكويت 41080 دولار سنويا وارتفاع نسبة الانفاق على التعليم وهذا يرجع بطبية الحال حجم الوفورات المالية المتاحة(الريع النفطي)، والعكس من ذلك في بعض الدول كالعراق التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 5937 دولار سنويا وذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغياب اولويات الانفاق لاسيما ضعف الانفاق على التعليم والبحث العلمي مقارنة الانفاق العسكري.

اما مؤشر معرفة الحكومة الالكترونية فيتمثل ببيانات تقييمات البوابة الوطنية لقياس مهارات المعرفة الرقمية التي تلعب دورا حاسما في التنفيذ والاستخدام الفعال لخدمات الحكومة الالكترونية، ويقيس ايضا قدرة السكان خاصة الفئات الضعيفة على الاستفادة الكاملة من خدمات الحكومة الالكترونية وفرص المشاركة الالكترونية المتاحة (مسح الحكومة الالكترونية، 2024، ص9-10). ويتبين من بيانات الجدول السابق ان الامارات والسعودية جاءت في المرتبة الاولى اذ بلغت قيمة مؤشر معرفة الحكومة الالكترونية 1 وجاءت تركيا ثانيا 0.9444 والكيان الصهيوني ثالثا 0.8889 وهذا يدل على ان هذه الدول منحت الاهمية القصوى لدعم المستخدم عبر الانترنت وسياسة الخصوصية والخدمات عبر الانترنت وادارة الهوية الرقمية وتسهيل الوصول المجاني وتقديم البيانات المفتوحة في الصحة والتعليم والتوظيف والبيئة. وعلى العكس مما ذكر سجلت دول اخرى قيمة متدنية لهذا المرتكز مثل لبنان 0.1667 والعراق الذي جاء في المرتبة الاخيرة بقيمة تصل الى 0.0556 وفقا لمؤشر معرفة الحكومة الالكترونية.

مما تقدم ندرك ان بعض الدول حققت مستوى مرتفع جدا وفق مؤشر راس المال البشري فالإمارات سجلت 0.9436 والسعودية 0.9067 والكيان الصهيوني 0.8739 وهذا يشير بمنظور جيوبولتيكي الى الفهم الاستراتيجي المدرك لهذه الدول لأهمية التعليم ودوره في تطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية على حد سواء في جميع اقاليم الدولة، اما العراق فقد سجل مستوى متوسط وبقيمة بلغت 0.4967 في عام 2024 ويعزى ذلك الى ضعف الانفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي مقارنة بالإنفاق العسكري مما سبب تراجع جودة التعليم ومستوى المهارات التقنية والفنية للسكان.

3 – مؤشر الخدمة عبر الانترنت

يهتم هذا المؤشر بتقييم خدمات الحكومة الالكترونية ويتناول البوابة الحكومية الوطنية لكل دولة بشكل منفصل والمواقع الالكترونية الوزارية، ويقيم ايضا كيفية استفادة الحكومات من التقنيات الرقمية واستخدامها في تعزيز الحكومة الالكترونية والمشاركة العامة ويوفر رؤية شاملة لتطور الحكومة الالكترونية بتقديم المحتوى والخدمات والتكنولوجية ومشاركة السكان الالكترونية (مسح الحكومة الالكترونية، 2024، ص4-5). يهدف المؤشر الى قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية عبر البوابات الالكترونية والتطبيقات النقالة وخدمات الانترنت المقدمة للسكان والمؤسسات الحكومية، ويوفر مقياس لصانع القرار السياسي لتوضيح الابعاد المؤثرة على قوة الدولة من خلال معرفة مدى تطور الخدمة عبر الانترنت واستخداماتها

في جميع اقاليم الدولة من الناحية التقنية والرقمية (مؤشـر نضـوج الخدمات الحكومة الالكترونية والنقالة، 2020، ص 3).

وتكشـف بيانات الجدول (3) ان كل من الامارات والسـعودية وتركيا جاءت بالمرتبة الاولى اذ حققت هذه الدول درجة كاملة بالنسـبة لمؤشـر الاطار المؤسـسـي وبقيمة بلغت 1، تليها تونس والكيان الصهيوني 0.9600 والاردن ومصر 0.9200 والكويت 0.8800، في حين جاء العراق بالمرتبة الاخيرة بقيمة بلغت 0.4400 وهذا يدل على عدم توفير بوابات حكومية وطنية الكترونية متقدمة والعمل بمنظومات رقمية متفرقة للمؤسسات وغياب المركزية الرقمية التي تعكس التفاوت الرقمي بين اقاليم الدولة العراقية وضـعف قدرة العراق على توفير الخدمات الالكترونية وتقديم البيانات والمعلومات عبر شـبكة الانترنت، لان قوة الدولة التقنية والمعلوماتية تنعكس ايجابا على عملية انتقال الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية التي تهدف الى ايصال الخدمات الى جميع سكان الدولة وفي جميع اقاليمها وهو ما يعظم من عناصر القوة للحكومة الالكترونية.

اما مؤشـر تقديم المحتوى فقد جاءت ايضـا كل من الامارات والسـعودية وتركيا في المقدمة اذ سـجلت هذه الدول قيمة 1 لمؤشـر تقديم المحتوى يليها الكيان الصـهيوني 0.8889 والكويت وتونس 0.7778 ولبنان وايران 0.4444 في حين جاء العراق بالمرتبة الاخيرة وبقيمة تصل الى 0.3333، وهذا يرجع ايضـا الى عدم توفر بوابات حكومية وطنية متعددة اللغات وعدم توفر البيانات والاحصـاءات عبر الانترنت التي تهدف الى تقديم خدمات متميزة للسكان والمؤسـسـات في جميع اقاليم الدولة، فضـلا عن فقدان الوعي بأهمية المحتوى والخدمات الالكترونية وضعف المشاركة الرقمية للسكان وغياب التشريعات القانونية التي تحمي البيانات والمعلومات وتنظم العلاقة بين السكان والدولة.

الجدول (3) مؤشرات الخدمة عبر الانترنت للحكومة الالكترونية في العراق ودول مختارة 2024

الدولة	الاطار المؤسسي	تقديم المحتوى	تقديم الخدمات	مؤشر المشاركة الالكترونية	مؤشر التكنولوجيا	مؤشر الخدمة عبر الانترنت	مستوى مؤشر الخدمة عبر الانترنت
الامارات	1	1	0.9759	0.7808	0.7500	0.9163	مرتفع جدا
السعودية	1	1	0.9880	0.9589	0.8750	0.9899	مرتفع جدا
الكويت	0.8800	0.7778	0.6506	0.4795	0.6875	0.6365	مرتفع
العراق	0.4400	0.3333	0.1566	0.0959	0.4375	0.1875	منخفض
الاردن	0.9200	0.8889	0.7952	0.6164	0.6875	0.7591	مرتفع جدا
مصر	0.9200	0.6667	0.7108	0.5890	0.6875	0.7002	مرتفع
لبنان	0.8000	0.4444	0.3494	0.4658	0.3750	0.4489	متوسط
تونس	0.9600	0.7778	0.5904	0.4521	0.4375	0.5951	مرتفع
المغرب	0.8400	0.6667	0.5663	0.4384	0.5000	0.5618	مرتفع
تركيا	1	1	0.9277	0.8630	0.7500	0.9225	مرتفع جدا
ايران	0.6800	0.4444	0.4337	0.1781	0.4375	0.3773	متوسط
الكيان الصهيوني	0.9600	0.8889	0.9157	0.6986	0.8225	0.8541	مرتفع جدا

المصدر/ الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2024، نيويورك، 2024، صفحات مختلفة

وبالنسبة لمؤشر تقديم الخدمات فيلاحظ ان السعودية سجلت قيمة مرتفعة جدا 0.9880 والامارات 0.9759 وتركيا 0.9277 والكيان الصهيوني 0.9157 وهي في المقدمة مقارنة بالدول الاخرى، فالأردن سجل قيمة مرتفعة 0.7952 ومصر كذلك 0.7108 بينما سجلت الدول الاخرى مستويات متدنية لاسيما العراق الذي سجل 0.1566 لمؤشر تقديم الخدمات ويتضح من ذلك ان العراق لم يحرز اي تقدم في مكون البوابات والمنصات الالكترونية الحكومية الوطنية التي من خلالها يمكن تقديم جميع انواع الخدمات الالكترونية للسكان والمؤسسات التي تسهم في تعظيم اليات اكتساب عناصر القوة للدولة خاصة ان جزءا كبيرا من هذه الخدمات يمكن تقديمها على المستوى الخارجي للدولة من اجراء المعاملات الرقمية التجارية او التجارة الالكترونية التي تعد احدى مكونات الاقتصاد الرقمي للدولة المعاصرة.

ويعد مؤشر المشاركة الالكترونية جزءا رئيسا من مؤشر تطور الحكومة الالكترونية الذي يعنى بتقييم فعالية واهمية المعلومات والخدمات الرقمية التي تقدمها الحكومات من اجل تشجيع السكان على المشاركة في صياغة السياسات العامة، كما يكشف هذا المؤشر مدى جاهزية الحكومات في اتخاذ القرارات وفق الاحتياجات وبشكل شامل وتشاركي وبجميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة (مسح الحكومة الالكترونية، 2024، ص6).

وتكشف البيانات ايضا عن حالة انحدار جيوبولتيكي وفقا لمؤشر المشاركة الالكترونية بين دول الدراسة فقد جاءت السعودية اولا وبقيمة تصل الى 0.9589 ثم تركيا 0.8630 والامارات 0.7808 والكيان الصهيوني 0.6986 في حين سجلت بقية الدول مستويات متدنية وفقا لهذا المؤشر مثل مصر وتونس والمغرب ولبنان في حين سجل العراق مستوى متدني جدا وبقيمة 0.0959 ونستنتج مما تقدم ان السعودية والامارات وتركيا تتميز بوجود بوابات المشاركة الالكترونية التي تمكن السكان من سهولة الوصول الى المعلومات والمشاورات الالكترونية من خلال اشتراك المواطنين في السياسات العامة مع صناع القرار، فضلا عن ذلك ان المشاركة في صنع القرارات الالكترونية يسهم في تحسين طرق تقديم الخدمات الالكترونية وبالتالي هذه الدول تمتلك الارادة والاستراتيجية الوطنية التي تعكس تطور الحكومة الالكترونية التي تعد جزءا من تقدم الدولة المعاصرة وثقلها السياسي والاقتصادي والتقني.

اما مؤشر التكنولوجيا فقد جاءت السعودية اولا 0.8750 والكيان الصهيوني ثانيا 0.8225 والامارات ثالثا 0.7500 والكويت والاردن ومصر بقيمة تصل الى 0.6875 على التوالي، اما العراق فقد جاء بالمرتبة ما قبل الاخيرة وبقيمة 0.4375 اما لبنان فقد جاءت اخيرا بقيمة 0.3750 وهنا يتضح وجود فجوة تكنولوجية واضحة بسبب الانعكاسات التي يمكن ان يتركها مؤشر التكنولوجيا على بقية مكونات الخدمة عبر الانترنت لاسيما البوابات او المنصات الالكترونية الوطنية.

وهنا تجدر الاشارة الى ان الانفاق على البرمجيات من الناتج المحلي الاجمالي يمكن ان ينعكس على تطور الخدمة عبر الانترنت لاسيما تقديم المحتوى والخدمات والمشاركة الالكترونية وهذا ما تم تحقيقه في عدة دول منها السعودية والامارات وتركيا والكيان الصهيوني، والعكس من ذلك في بعض

الدول كالعراق الذي حقق مستوى متدني بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حالت دون تحقيق اي تقدم ملموس في المجال التكنولوجي.

4 – مؤشر الحكومة الالكترونية

يعد مؤشر تطور الحكومة الالكترونية مقياسا مركبا يعمل على تقييم جاهزية الدولة وقدرتها وتقدمها في استخدام الحكومة الالكترونية من اجل تقديم الخدمات، ويشمل هذا المؤشر ثلاث مكونات رئيسة سبق الحديث عنها وهي مؤشر البنية التحتية للاتصالات وراس المال البشري والخدمة عبر الانترنت. المعادلة والتصنيف بالهامش

وتوضح بيانات الجدول (4) مؤشرات الحكومة الالكترونية ان السعودية حققت المرتبة الاولى بين دول الدراسة والمرتبة السادسة عالميا وبمؤشر بلغت قيمته 0.9602 وبفئة تصنيف VH هو مؤشر مرتفع جدا لتطور الحكومة الالكترونية، في حين حققت الامارات المرتبة الثانية بين دول الدراسة بالمرتبة الحادية عشر عالميا وبمؤشر يبلغ 0.9533 وبفئة تصنيف VH ايضا وهو مؤشر مرتفع جدا كذلك، في حين سجلت دول اخرى مؤشرات مرتفعة جدا وهي الكيان الصهيوني 0.9014 وبالمرتبة 23 عالميا وتركيا 0.8913 وبالمرتبة 27 عالميا والكويت 0.7812 بالمرتبة 66 عالميا، في حين سجلت كل من الاردن ومصر ولبنان وتونس والمغرب مؤشرات مرتفعة وجاء العراق بالمرتبة الاخيرة بين دول الدراسة وبمؤشر متوسط بلغ 0.4572 وبالمرتبة 148 عالميا.

وهنا ينبغي الاشارة الى ان دول مثل الامارات والسعودية وتركيا قد اولت اهتماما كبيرا لأنشاء بنية تحتية رقمية وتكنولوجية تعبر عن مدى تقدم وقوة هذه الدول من ناحية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار في راس المال البشري، فضلا عن دور الارادة والاستراتيجية الوطنية لتبني تطبيق الحكومة الالكترونية وحجم الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول النفطية كالإمارات والسعودية او الدول التي تعتمد على مبدا التنويع الاقتصادي لاسيما الصناعية منها مثل تركيا والتي مكنها من تخصيص جزءا من ناتجها المحلي الاجمالي للإنفاق على البحث العلمي وبرمجيات الحاسوب وتقانة المعلومات والاتصالات، فضلا عن الاستثمار في هذا المجال وانعكاساته على صادرات عالية التقنية او المتقدمة والمتضمنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسهم في بناء وتعزيز الاقتصاد الرقمي لهذه الدول اولا ويعزز من مكانتها وقوتها التنافسية بمنظور الامن التقني والمعلوماتي ثانيا.

الجدول (4) مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق ودول مختارة 2024

الدولة	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر راس المال البشري	مؤشر الخدمة عبر الانترنت	مؤشر المشاركة الالكترونية	مؤشر تطور الحكومة الالكترونية	مستوى مؤشر تطور الحكومة الالكترونية	فئة التصنيف	الترتيب العالمي	مستوى الدخل
الامارات	1	0.9436	0.9163	0.7808	0.9533	مرتفع جدا	VH	11	دخل مرتفع
السعودية	0.9841	0.9067	0.9899	0.9589	0.9602	مرتفع جدا	VH	6	دخل مرتفع
الكويت	0.9988	0.7083	0.6365	0.3014	0.7812	مرتفع جدا	V1	66	دخل مرتفع
العراق	0.6874	0.4967	0.1875	0.0959	0.4572	متوسط	MH	148	شريحة عليا من الدخل متوسط
الاردن	0.6499	0.6458	0.7591	0.6164	0.6849	مرتفع	HV	89	شريحة دنيا من الدخل المتوسط
مصر	0.6946	0.6150	0.7002	0.5890	0.6699	مرتفع	H3	95	شريحة دنيا من الدخل المتوسط
لبنان	0.6425	0.5433	0.4489	0.4658	0.5449	مرتفع	H1	126	شريحة دنيا من الدخل المتوسط
تونس	0.8357	0.6497	0.5951	0.4521	0.6935	مرتفع	HV	87	شريحة دنيا من الدخل المتوسط
المغرب	0.8827	0.6078	0.5618	0.4384	0.6841	مرتفع	HV	90	شريحة دنيا من الدخل المتوسط
تركيا	0.8322	0.9192	0.9225	0.8630	0.8913	مرتفع جدا	V3	27	شريحة عليا من الدخل المتوسط
ايران	0.8987	0.6932	0.3773	0.1781	0.6564	مرتفع	H3	101	شريحة دنيا من الدخل المتوسط
الكيان الصهيوني	0.9763	0.8739	0.8541	0.6986	0.9014	مرتفع جدا	V3	23	دخل مرتفع

المصدر/ الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2024، نيويورك، 2024، صفحات مختلفة.

ثالثا – تطور مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق للمدة 2003-2024

تضم بيانات الامم المتحدة حول تطور الحكومة الالكترونية منذ عام 2003 ولغاية 2024 سلسلة اصدارات لمسح حالة تطور الحكومة الالكترونية لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة، بهدف قياس مستوى التقدم النسبي لكل دولة من الدول الاعضاء وتحديد عناصر القوة والضعف التي تواجه تطبيق الحكومات الالكترونية.

منذ عام 2003 سعى العراق الى مواكبة التطور التكنولوجي وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة المعرفة بهدف تطبيق الحكومة الالكترونية، وكانت الفكرة الاولى للتأسيس عام 2004 واسندت المهمة لوزارة العلوم والتكنولوجيا وبطلب من الامم المتحدة لأعضائها تقديم الدعم للعراق عن طريق وزارة الابتكار والتكنولوجيا الايطالية اذ تم توقيع اتفاقية تفاهم بين الوزارتين واتفاقية اخرى مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لتطوير مشروع الحكومة الالكترونية في العراق لغاية 2010 ومع ذلك لم ينفذ المشروع لضعف البنية التحتية التكنولوجية والمشاكل السياسية والامنية، وبعدها تمت الشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي لتقييم عمل الحكومة الالكترونية والجاهزية الالكترونية لوضع خطة عمل استراتيجية تحقق الاهداف المرجوة (ظاهر،2023، ص 45-46).

وتكشف بيانات الجدول رقم (5) الخاص بمؤشرات تطور الحكومة الالكترونية في العراق للمدة 2003-2024 حقيقة علمية مفادها ان هناك تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض بالنسبة لقيمة مؤشر تطور الحكومة الالكترونية او بالنسبة لمؤشراته الفرعية البنية التحتية للاتصالات وراس المال البشري والخدمة عبر الانترنت وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر المشاركة الالكترونية، مما انعكس سلبا على مستوى الترتيب العالمي للعراق مقارنة بالدول الاعضاء للأمم المتحدة بشكل عام او مقارنة بدول الدراسة المختارة بشكل خاص.

الجدول (5) تطور مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق للمدة 2003-2024

السنة	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر راس المال البشري	مؤشر الخدمة عبر الانترنت	مؤشر المشاركة الالكترونية	الترتيب العالمي حسب مؤشر المشاركة الالكترونية	مؤشر الحكومة الالكترونية	الترتيب العالمي حسب مؤشر الحكومة الالكترونية
2003	0.0160	0.9300	0.000	0.000	169	0.000	174
2004	0.0163	0.9300	0.1236	0.0328	109	0.3566	103
2005	0.0164	0.9300	0.0538	0.000	165	0.3334	118
2008	0.0127	0.6920	0.1070	0.2045	60	0.2690	151
2010	0.0552	0.6956	0.1524	0.0429	135	0.2996	136
2012	0.1201	0.6151	0.2876	0.1053	101	0.3409	137
2014	0.2173	0.5283	0.1969	0.1373	152	0.3141	134
2016	0.1647	0.4803	0.3551	0.4237	104	0.3334	141
2018	0.1840	0.5094	0.3194	0.3371	140	0.3376	151
2020	0.5370	0.4358	0.3353	0.3095	158	0.4360	143
2022	0.5201	0.5888	0.2060	0.2159	153	0.4383	146
2024	0.6874	0.4967	0.1875	0.0959	179	0.4572	148

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، نيويورك، 2014-2018-2022-2024-2022، صفحات مختلفة.

2 - United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2003-2004-2005-2008-2010-2012-2016 Different pages .

بالنسبة لمؤشر البنية التحتية للاتصالات للمدة 2003–2010 يتبين ان هناك انخفاضا واضحا في قيمة المؤشر مما يعبر عن الاداء المتواضع والتراجع الكبير في البنية التحتية للاتصالات في العراق، الا ان الاعوام 2012–2014–2016–2018 شهدت تحسنا في قيم المؤشر والتي تعد قيما متواضعة نوعا ما، في حين شهد العراق تقدما نسبيا لمؤشر البنية التحتية للاتصالات في عام 2020 اذ بلغت قيمة المؤشر 0.5370 وبلغت 0.5201 في عام 2022 ثم ارتفعت القيمة الى 0.6874 في عام 2024، الا انه لا يزال في مستوى متأخر مقارنة مع بعض دول الدراسة خاصة الامارات والسعودية والكويت وتركيا وايران وهذا يعبر عن حالة انحدار جيوبولتيكي بين العراق ودول جواره الاقليمي التي عززت موقعها الجيوبولتيكي بسبب التحولات الرقمية التي حققتها وهذا يعني في ظل ضعف البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات امكانية تغلغل الاطراف الخارجية لا سيما القوى الاقليمية والدولية ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة من تعزيز نفوذها على الجغرافية الرقمية للعراق بسبب تراجع قدراته على تحقيق السيادة الرقمية في حالة الحروب الرقمية او السيبرانية.

وبخصوص مؤشر راس المال البشري للمدة 2003–2024 في العراق فالبيانات تكشف عن واقع متردي اذ ان الصورة الحقيقية لهذا المؤشر تكشف التراجع الكبير في قيم المؤشر وعدم استقرارها، بمعنى اخر اخذ مؤشر راس المال البشري خطا تنازليا ففي الاعوام 2003–2004–2005 بلغت قيمة المؤشر 0.9300 على التوالي ثم بدأت قيمة المؤشر بالتراجع ففي عام 2008 بلغت قيمته 0.6920 وفي عام 2014 بلغت 0.5283 وفي عام 2020 بلغت 0.4358 وفي عام 2022 بلغت 0.5888 لتتراجع مرة اخرى الى 0.4967 في عام 2024، وتتضح امامنا حقيقة مفادها ان مؤشر راس المال البشري في العراق كان متقدما وبشكل كبير قياسا الى الدول العربية وغير العربية النفطية منها وغير النفطية لا سيما في الاعوام 2003–2004–2005 وبسبب تراجع قطاع التعليم وضعف الانفاق عليه منذ عام 2003 وهجرة الكفاءات العلمية الطبية والتقنية والهندسية والفنية التي تمثل الركيزة الاساسية في تحسين مستوى راس المال البشري وفقدان التوازن بين الدولة ومجالها الجغرافي وتراجع العلاقة بين النخب السياسية والاسرة العلمية ليؤدي ذلك الى قصور واضح في الية التحول الرقمي والتكنولوجي لتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق مقارنة مع ما تم تحقيقه في محيطه الاقليمي والدولي.

اما مؤشر الخدمة عبر الانترنت في عام 2003 سجل قيمة صفرية في حين شهدت السنوات 2004–2014 تفاوتا ما بين الارتفاع والانخفاض ليعاود مؤشر الخدمة عبر الانترنت بالارتفاع عام 2016 وبقيمة بلغت 0.3551 ثم انخفضت قيمة المؤشر عام 2018 ثم ارتفعت عام 2020 ثم شهد مؤشر الخدمة عبر الانترنت تراجعا ملحوظا في عام 2022 بقيمة بلغت 0.2060 ثم انخفض مرة اخرى الى 0.1875 في عام 2024، وان تراجع مستوى الخدمات عبر الانترنت في العراق يرجع الى ضعف البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغياب العناصر الكفوة الفنية والتقنية القادرة على ادارة المؤسسات الحكومية وادارة الخدمات الالكترونية وغياب التخطيط الاستراتيجي لإعادة هيكلة الدولة

المعاصـــرة القادرة على ادارة موارها المتاحة لاســيما الموارد النفطية وما يتحقق عنها من موارد مالية وهو مال لم يسـتغله العراق في التقدم الرقمي مقارنة بدول غير نفطية مثل الاردن وتونس في بعض المؤشـرات وبشكل يعزز من مكانتها الجيوبولتيكية وتبقى المقارنة النسبية ايضـا لصـالح الامارات والسـعودية والكويت وتركيا وايران والكيان الصـهيوني والتي تقدم مسـتوى خدمات الكترونية متقدمة وهذا يعبر عن حالة انحدار جيوبولتيكي في جسم الدولة العراقية بتزايد التبعية الرقمية والتكنولوجية للقوى الاقليمية والدولية.

وتكشـف البيانات فيما يخص مؤشـر المشـاركة الالكترونية ان العراق سـجل قيمة صـفرية في عام 2003 مع اســـتمرارية القيم بالتفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض للمدة 2004-2024 اذ حقق العراق اعلى قيمة له وفق مؤشـــر المشـــاركة الالكترونية عام 2016 وبدرجة بلغت 0.4237 في حين تراجع المؤشـر في الاعوام اللاحقة لا سـيما عام 2024 وبدرجة بلغت 0.0959 وبذلك جاء العراق في المرتبة 169 عالميا في عام 2003 وبالمرتبة 153 عام 2022، وعليه ان ترتيب موقع العراق طبقا لتصـــنيف الامم المتحدة للدول الاعضـاء البالغ عددها 193 ترتيبا متفاوتا للمدة 2003-2024 ليسـتقر عند المرتبة 153 عام 2022.

اما بخصـوص المؤشـر الرئيس وهو مؤشـر الحكومة الالكترونية للمدة 2003-2024 فيلاحظ انه مؤشـر متفاوت نسـبيا ما بين الارتفاع والانخفاض في عام 2003 سـجل قيمة صـفرية وبالمرتبة 174 عالميا، وشـهد العام 2004 تحسـنا ملحوظا بعد ان سـجل المؤشـر درجة بلغت 0.3566 وبمرتبة 103 عالميا محققا قفزة بالترتيب تصـل الى 71 مرتبة، ثم بدأ معاودته بالانخفاض عام 2005 ليســجل درجة بلغت 0.3334 وبالمرتبة 118 عالميا لتشـهد المدة 2008-2024 عدم اسـتقرار في مؤشـر الحكومة الالكترونية في العراق مما انعكس على الترتيب العام ليستقر المؤشر عند درجة 0.4572 في عام 2024 وبالمرتبة 148من اصـــل 193 دولة من الدول الاعضـــاء في الامم المتحدة وفقا لمؤشـــر الحكومة الالكترونية.

ووفق التحليل الزمني في العراق للمدة 2003-2024 يتضح مما تقدم ان الأسباب الرئيسة لتراجع تطور مؤشـر الحكومة الالكترونية في العراق بمنظور الجغرافية السـياسـية والجيوبولتيك ليس تقنيا فحسـب بل منها ما يتعلق بالوضـع الجيوبولتيكي للعراق قبل عام 2003 من حيث عدم الاستقرار الداخلي سياسيا وامنيا واقتصاديا.

فضـــلا عن عدم اسـتقرار الوضـــع الجيوبولتيكي للعراق بعد عام 2003 (مرحلة التأسـيس) منذ الاحتلال الامريكي وما ترتب عليه من انهيار في مؤسـسـات الدولة رغم محاولات اعادة بناء البنية التحتية في ظل الفســـاد الاداري والبيروقراطية المؤســـســـية والادارية وصـــولا الى (مرحلة الاســـتنزاف الامني) والصراعات الداخلية والعمليات العسكرية مع التنظيمات الارهابية منذ عام 2014 وما قبلها، وتحويل جزء كبير من ميزانية الدولة وتحويل الانفاق من تقانة المعلومات والتكنولوجيا الى الانفاق العسكري وانعكاسات ذلك على تدهور البنية التحتية التكنولوجية.

والتي سـببت تراجع الاسـتثمار في المجال التكنولوجي وضـعف الانفاق على البحث والتطوير وضـعف الاسـتثمار في برمجيات الحاسـوب وتكنولوجيا المعلومات وهذا يعبر عن فجوة رقمية مقارنة مع دول الدراسـة التي تخصـص جزءا من ناتجها المحلي الاجمالي للإنفاق على هذا الجانب وهذا يتطلب الدخول في (مرحلة البناء والتحول الرقمي) انطلاقا من الاصلاح الاداري والحوكمة الالكترونية.

ناهيك عن الوضـع الجيوبولتيكي للعراق في بيئته الاقليمية والدولية وتأثره بالمحاور الجيوبولتيكية والصراعات والتوترات السياسية والتي تركت اثارها على عدم استقرار العراق سياسيا واقتصاديا، وهذا ادى بدوره الى غياب الرؤية الاسـتراتيجية لتبني التحول الرقمي كجزء رئيس من الاسـتراتيجية الوطنية في ظل التنافس الاقليمي والدولي على العراق وبشـكل يعرقل بناء منظومة تقنية تحفظ السـيادة الرقمية للعراق وتمنحه القدرة على فك الارتباط مع الجهات الخارجية التي تزيد من اعتماده على الدول الاخرى في مجال التكنولوجيا والقادرة ايضا على تهديد الامن السيبراني وخرق السيادة الرقمية للعراق.

الاستنتاجات

1 – اثبت البحث ان العراق لا يعاني نقصـا في البنية التحتية التكنولوجية فقط بل يعاني من ضـعف الارادة السياسية وغياب التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي وضعف استغلال موقعه الجغرافي وكفاءاته البشـرية وموارده المالية في بناء بيئة تقنية وتكنولوجية متكاملة تعزز من مكانة الدولة في النظام العالمي الرقمي المعاصر وتخرجه من دائرة التبعية التقنية واحكام السيطرة الخارجية عليه.

2– هناك تفاوت ملحوظ في مستوى تبني وتطبيق الحكومة الالكترونية فبعض الدول كالإمارات والسعودية حققت تقدما عالميا في هذا المجال اذ تعتبران الرقمنة اولوية وطنية مرتبطة برؤى اقتصـادية، فضـلا عن توفر الموارد المالية والارادة السياسية وبالتالي استطاعت هذه الدول ان تعزز مكانتها الجيوبولتيكية.

3 –ان التقدم والتطور في تطبيق الحكومة الالكترونية لا يقتصـر على الجوانب التقنية فقط بل يرجع الى عوامل اخرى تتعلق بعدم الاسـتقرار السـياسـي والاقتصـادي والامني مثل العراق ولبنان وهذا يعني ان التـأخر في هـذا الجـانـب ينعكس على موقع الـدول في طبيعـة التوازن الجيوبولتيكي الاقليمي والـدولي ويضعف من تأثيرها السياسي.

4– اتضـح ان الدول ذات الرؤية الاسـتراتيجية مثل تونس والمغرب حققت تقدما رقميا رغم الضـعف الاقتصـادي النسـبي مقارنة بدول اخرى اغنى منها مثل العراق الذي يعاني من الفسـاد الاداري والمالي وعدم الاستقرار السياسي والامني.

5 – اظهرت النتائج ان كل من تركيا وايران والكيان الصـهيوني كقوى اقليمية تجاوزت العديد من الدول العربية مما يعبر عن حالة انحدار جيوبولتيكي مقارنة بالدول العربية من حيث مسـتوى البنية التحتية التكنولوجية والتي مكنتها من توسيع دائرة نفوذها الجيوسياسي الاقليمي.

المقترحات

1- تعزيز البنية التحتية الرقمية في العراق من خلال خطط وطنية تراعي الابعاد الجغرافية السياسية بشكل يحقق الاستقرار الامني والسياسي ويعزز سيادة العراق الرقمية ويحقق الامن المعلوماتي لان المنظور الجيوبولتيكي المعاصر يشير الى من يمتلك البيانات اصبح يمتلك عناصر القوة الناعمة والصلبة.

2- ضرورة تبني الدول المتأخرة خاصة العراق لسياسات الانفتاح المعلوماتي والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال مثل تجارب الامارات والسعودية من خلال التوأمة الرقمية.

3 – ان تضع الدول المتأخرة وخاصة العراق تطبيق الحكومة الالكترونية في مسار استراتيجي واعتباره اداة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي بما يخدم اهدافها العليا ويحقق مصالحها من خلال اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وتطوير راس المال البشري باستحداث مناهج حديثة في التحول الرقمي والامن السيبراني كونه عماد قوة الدولة.

4- ضرورة بناء مؤسسات الدولة في العراق بشكل يتلائم والتطورات التكنولوجية المعاصرة وكجزء من اعادة تشكيل عناصر القوة الجيوبولتيكية للعراق لان تطور المؤسسات من الناحية التكنولوجية يعكس صورة الدولة وقوتها في الخارج.

5- ازاء ما تقدم من التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق ورغم الطاقات الموردية المتاحة التي لها انعكاساتها المالية التي يمكن ان توظف في هذا الجانب، يتطلب ذلك تحول استراتيجي للدولة انطلاقا من الارادة السياسية وصولا للتعاون المجتمعي الشامل.

ثبت المصادر

اولا – المصادر العربية

محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 2002.

عماد وكاع عجيل. الحكومة الالكترونية والامن السيبراني. المجلة العراقية للعلوم السياسية. الجمعية العراقية للعوم السياسية. العدد8. 2023.

رشا احمد رجب، دور عوامل الحكومة الالكترونية في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة الريادة للمال والاعمال. جامعة النهرين، المجلد 4، العدد 2، 2023.

احمد فخري الهياجنة، ادارة مشاريع الحكومة الالكترونية تجارب عربية وعالمية، المعهد العربي لأنماء المدن، السعودية، 2016.

سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها(مدخل استراتيجي)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد 7، 2009.

نورة شلوش، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني–التهديد المتصاعد لأمن الدول، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2018.

محمد ازهر السماك، احمد حامد علي، جيوبولتيك تقانة المعلومات والاتصالات في الوطن العربي – التحديات والفرص المتاحة، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 5، 2011.

الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2024، الملحق الفني، نيويورك، 2024.

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، جامعة الدول العربية، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2022.

مجموعة البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR

الامم المتحدة، الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة، كانون الاول، 2020.

احمد نعمة ظاهر، ميثم العيبي اسماعيل، واقع الحكومة الالكترونية في العراق ضمن المؤشرات والمسوحات العالمية مع اشارة الى الهيئة العامة للضرائب للمدة 2003-2022، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالي، المجلد 15، العدد 2، 2023.

الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، نيويورك، 2014.

الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، نيويورك، 2018.

الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، نيويورك، 2020.

الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، نيويورك، 2022.

الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، نيويورك، 2024.

ثانيا- المصادر الاجنبية

United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2003.

United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2004

United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2005

United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2008.

United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2010

United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2012

United nations . department of economic and social affairs . E – Government survey . 2016.

References

Mohammed Mahmoud Ibrahim Al-Deeb, *Political Geography: A Contemporary Perspective*, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 2002.

Imad Wakaa Ajil, "E-Government and Cybersecurity," *Iraqi Journal of Political Science*, Iraqi Association for Political Science, Issue 8, 2023.

Rasha Ahmed Rajab, "The Role of E-Government Factors in Enhancing Sustainable Development," *Pioneering Journal of Finance and Business*, Al-Nahrain University, Vol. 4, No. 2, 2023.

Ahmed Fakhri Al-Hayajneh, *E-Government Project Management: Arab and International Experiences*, Arab Urban Development Institute, Saudi Arabia, 2016.

Sahar Qadouri Al-Rifai, "E-Government and Methods of Its Application (A Strategic Approach)," *North African Economies Journal*, Hassiba Ben Bouali University, Algeria, Issue 7, 2009.

Noura Shaloush, "Electronic Piracy in Cyberspace: The Escalating Threat to State Security," *Babylon Center Journal for Human Studies*, University of Algiers, Vol. 8, No. 2, 2018.

Mohammed Azhar Al-Sammak and Ahmed Hamed Ali, "The Geopolitics of Information and Communication Technology in the Arab World: Challenges and Available Opportunities," *Regional Studies Journal*, Regional Studies Center, University of Mosul, Issue 5, 2011.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), *United Nations E-Government Survey 2024: Technical Appendix*, New York, 2024.

Arab Federation for Digital Economy, Arab Economic Unity Council, League of Arab States, *Arab Digital Economy Index 2024: The Rise of Artificial Intelligence Applications in the Arab Economy*, United Arab Emirates, 2022.

World Bank Group, "GDP (Current US$) Indicator Database." World Bank Data Portal

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Government Electronic and Mobile Services Maturity Index*, December 2020.

Ahmed Nima Dhaher and Maytham Al-Aibi Ismail, "The Reality of E-Government in Iraq According to Global Indicators and Surveys, with Reference to the General Commission for Taxes for the Period 2003–2022," *Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies*, Vol. 15, No. 2, 2023.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), *United Nations E-Government Survey*, New York, 2014.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), *United Nations E-Government Survey*, New York, 2018.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), *United Nations E-Government Survey*, New York, 2020.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), *United Nations E-Government Survey*, New York, 2022.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), *United Nations E-Government Survey*, New York, 2024.